الأنباء
السبت 21 يونيو 2014

للتواصل:
email: maglesalomma@alanba.com.kw
Fax: 222 72 830 ـ 222 72 857

2014 الانتخابات التكميلية

الدوائر: 4 3 2

دعا إلى ضرورة إعادة تفعيل سياسة الإحلال والتكويت

هشام البغلي: على مجلس الأمة والحكومة وضع قضايا البطالة وإيجاد فرص عمل للكويتيين على رأس أولوياتهما

هشام البغلي

طالب مرشح الدائرة الثالثة لانتخابات مجلس الامة م.هشام البغلي مجلس الأمة والحكومة بضرورة وضع قضية البطالة والمتعطلين عن العمل على رأس الأولويات النيابية ـ الحكومية خلال المرحلة القادمة، وايجاد حل نهائي لهذه القضية من خلال إعادة تفعيل سياسة الإحلال وايجاد فرص عمل وظيفية في القطاعات الخاصة، مشيرا الى ان الحكومة مطالبة بوضع جدول زمني لحل هذه القضية وربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل وإلزام القطاع الخاص بتوظيف الكويتيين وفقا للتخصصات المطلوبة، فضلا عن إلزام الجهات المعنية بتوظيف المرشحين من ديوان الخدمة المدنية وعدم إعادتهم تحت اي مبرر كما يحصل الآن. واكد البغلي في تصريح صحافي ان هذه القضية تحتاج لخطوات جادة وفاعلة حتى نحقق الحل المطلوب لاسيما ان اعداد العاطلين عن العمل في ارتفاع متزايد إذ تعدوا حاجز الـ 19 الف حسب احصاءات ديوان الخدمة المدنية، مشيرا الى اهمية استحداث وتوفير فرص عمل جديدة للشباب الكويتي من الجنسين لاسيما ان الحكومة ووفقا لتصوراتها في خطة التنمية العامة تقوم ببناء الكثير من المشاريع وذلك يستوجب ان يتم فتح مجالات عديدة للخريجين للتعيين فيها، مشيرا الى انه من الواجب على الحكومة توفير فرص وظيفية للمواطنين تتناسب وما تحتاجه البلاد، خصوصا مع وجود هذه المشاريع التنموية الواردة في الخطة التنموية حتى نطمئن بأن هناك رؤية جادة وفعلية لحل هذه القضية التي باتت تزداد عاما تلو الآخر. وتساءل البغلي عن دور مجلس الأمة في هذه القضية المهمة ولماذا لم نجد منه المبادرة لحلها

طالب بزيادة رواتب موظفي الدولة لمواجهة الزيادة المطردة للأسعار

سعود المطيري: إقرار البديل الإستراتيجي للرواتب أول استحقاق على مجلس الأمة في الدور المقبل

سعود المطيري

طالب مرشح الدائرة الرابعة سعود سعد المطيري الحكومة بزيادة رواتب موظفي الدولة، حيث ان زيادة الأسعار في اطراد مستمر لا يستطيع أن يتحمله المواطن الكويتي في ظل ارتفاع عدد أفراد الأسر.

واكد المطيري ان اول استحقاق على مجلس الامة في دور الانعقاد المقبل هو اقرار البديل الاستراتيجي للموظفين شريطة ان يحقق طموح المواطنين وتطلعاتهم.

وقال المطيري يجب تفعيل الرقابة الحكومية على التجار الجشعين الذين يحتكرون بعض السلع ويسيطرون على السوق، مشيرا الى انه في غضون العامين الأخيرين ارتفعت بشكل مستمر الأسعار العالمية للنفط وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي، ما انعكس هذا على الدول النفطية ـ ومنها الكويت، في شكل زيادة هائلة في مواردها المالية وانخفاض موازٍ في قوة عملاتها الشرائية داخليا بسبب زيادة معدلات التضخم وارتفاع أسعار كل ما هو مستورد.

واشار المطيري الى ارتفاع معدلات التضخم مؤخرا بين 6٪ و8٪ سنويا وفقا لتقديرات البنك المركزي، الامر الذي يعني أن المواطن ذا الدخل الثابت ينخفض مستواه المعيشي بنفس هذا القدر إن لم يحصل على زيادات تعادل معدلات الزيادة في الأسعار، لاسيما السلع الاستهلاكية والخدمات وأهمها إيجارات المساكن.

وشدد المطيري على ضرورة ان ترفع الدولة رواتب المتقاعدين سنويا بما لا يقل عن معدلات ارتفاع الأسعار حفاظا على مستوى معيشة كبار السن الأكثر حاجة للرعاية والعلاج الطبي، فضلا عن أن رفع مستوى الدعم المخصص للسلع والخدمات في ميزانية الدولة بنفس نسبة ارتفاع معدلات التضخم سنويا.

وطالب المطيري مجلس الامة باقرار مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الكويتيين العاملين بالقطاع الخاص في الجلسة المقبلة بالمداولتين الاولى والثانية.

المري: توفير سبل الحياة الكريمة لذوي الاحتياجات الخاصة مطلب مستحق

ناصر المري

اعتبر مرشح الدائرة الثالثة ناصر المري أن اقرار ارسال مرضى السرطان وذوي الاحتياجات الخاصة للعلاج بالخارج دون الحاجة الى العرض على لجان طبية بات أمر ضروريا في ظل اجراءات بطيئة من قبل اللجان ما قد يشكل بدوره خطرا على حالة المريض الصحية.

وبين المري في تصريح صحافي: ان إعطاء الأولوية في الابتعاث للعلاج بالخارج لذوي الاحتياجات الخاصة وإعفاء هؤلاء المرضى من اللجان الطبية وتقليص المدة الزمنية لابتعاثهم للعلاج بالخارج وتقليص المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات ابتعاثهم هو مطلب مستحق في اطار توفير سبل الحياة التي تحفظ للمعاق كرامته وانسانيته.

وأضاف انه بات من الضروري وضع قانون يلزم بإرسال كل من تثبت التقارير الطبية اصابته بمرض السرطان بإرساله للعلاج بالخارج دون الحاجة لتشكيل لجان تحدد مدى استحقاقه لذلك، اضافة الى ذوي الاحتياجات الخاصة الذين تنص مواثيق الأمم المتحدة على أن المجتمع يجب أن يوفر لهم متطلبات الحياة والحصول على الخدمة العلاجية والتأهيلية وعدم التمييز بين المعاق وغير المعاق.

وأشار المري الى التضارب في كثير من الأحيان بين تقارير المستشفى التي تعطي الموافقة على ارسال المريض للعلاج وبين لجان ادارة العلاج في الخارج التي ترفض إرسال المريض، موضحا أن مجلس الامة السابق بجلسته بتاريخ 4/4/ 2013 كان قد أوصى بابتعاث مرضى السرطان وحالات الإعاقة الشديدة للعلاج بالخارج غير أننا لم نر حتى الآن ترجمة لتلك التوصيات وتنفيذها على أرض الواقع ما ينبغي معه ضرورة وضع النقاط على الحروف وتحويل تلك التوصيات الى قرار وقانون ملزم لوزارة الصحة.

وحذر المري من ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان، لافتا الى ان الاحصاءات الطبية تبين زيادة عدد المصابين بهذا المرض في الكويت خلال السنوات الأخيرة، معتبرا ان عمل لجان العلاج بالخارج التي تنظر في مثل هذه الحالات يتسم بالبيروقراطية والتأخير الذي لا ينسجم مع الضرورة والسرعة التي تتطلبها تلك الحالات المرضية.

وأضاف المري ان ادارة العلاج بالخارج ورغم محاولات وضع ضوابط لعملها لاتزال تعاني من مشاكل كثيرة اهمها الشكاوى العديدة عن عدم انصاف الكثيرين من مستحقي العلاج، مبينا ان اقرار التأمين الصحي الشامل لجميع الفئات أن طبق سيقضي علي المحسوبية والواسطة وسيصبح الجميع سواسية كما نص الدستور الكويتي في مادته السابعة «العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين».

المحميد: تاريخه وحراكه وتواصله يشهد على حرصه على الوحدة الوطنية

غضنفري في ندوته النسائية: على السلطتين إعطاء المرأة حقوقها دون نقص

المرشح حيدر غضنفري وبجانبه د.خديجة المحميد خلال الندوة

عقد مرشح الدائرة الثالثة حيدر غضنفري ندوة نسائية في مقره الانتخابي، بمشاركة الناشطة السياسية د. خديجة المحميد، وبحضور جمع من سيدات المجتمع وناخبات الدائرة الثالثة والمدعوات، تحت عنوان «نعم للوحدة الوطنية» أكد خلالها أن كل مواطن يعيش على هذه الأرض الطيبة ينشد الوحدة الوطنية، وأن تطبيقها يولد الأمن والاستقرار وهي الشروط الضرورية للتنمية.

واستعرض غضنفري في كلمته مشاهد من الوحدة الوطنية التي رسخها النبي الأكرم محمد ﷺ من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار وبين الأوس والخزرج، حيث أدخل جميع الأطياف والأعراق في نسيج الدولة الاسلامية الفتية كصهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي، ليقدم لنا نموذجا عمليا للاقتداء به.

واذ أشار غضنفري الى أن العامل الرئيسي الذي جمع مؤسسي الكويت هو الأمن والاستقرار، استعرض النماذج التي ضربها أجدادنا في تآلفهم وتكاتفهم أمام التحديات التي واجهوها، ضاربين أروع الأمثلة في الوحدة الوطنية منذ انشاء السور مرورا بسنة الهدامة، الى تهديد عبدالكريم قاسم وحادثة الصامتة، الى أن جاء الغزو الصدامي الغاشم، حيث تكاتف الكويتيون بجميع أطيافهم ليضربوا أروع الأمثلة في الصمود.

يجب الحرص على تأصيل الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع

وأكد غضنفري حرصه على الوحدة الوطنية، مشيرا الى أنه جمع في ديوانه مختلف أطياف المجتمع الكويتي للعمل على ترسيخها، واستمراره بالتواصل مع الجميع، لايصال رسالة أن البدو والحضر أسرة واحدة بالنظر الى مستقبل أبنائنا، خاصة أن الظروف المحيطة بنا تستدعي الحذر، مؤكدا أن العزم والتصميم على ترسيخ الوحدة الوطنية هو الذي سيحمينا من هذه التداعيات المقلقة.

وركز غضنفري على الدور الأساسي للمرأة الكويتية في جميع هذه المحطات، حيث كانت تصنع التاريخ بمساندتها للرجل وتضحياتها المشهودة، مشددا على واجب السلطتين التنفيذية والتشريعية في اعطاء المرأة حقوقها بالكامل دون أي نقص، وهي التي أثبتت على مر التاريخ حرصها على الانتاج وعلى العطاء والتضحية في سبيل الوطن، وقال: سأستمر في المطالبة بسن القوانين التي تحافظ على كيان المرأة الكويتية.

ثم تحدثت الناشطة السياسية د. خديجة المحميد فأشارت الى أن تاريخ المرشح غضنفري وحراكه الاجتماعي والسياسي وتواصله مع جميع أطياف المجتمع الكويتي يشهد على حرصه على الوحدة الوطنية.

واعتبرت المحميد أن الوحدة الوطنية يجب أن تتجسد بأفعال صادقة وتترجم الى جهود تشريعية وقوانين منصفة للمرأة وللرجل أيضا.

واشارت الى أن هناك بعض القوانين التي لا تحقق المطلب الدستوري بالعدالة والمساواة، ولا تتماشى مع الدستور، وهي بحاجة الى جهد تشريعي، ليس فقط من قبل النواب، انما أيضا من مؤسسات المجتمع المدني.

وأشارت المحميد الى بعض النقوص التشريعية كحق المرأة في السكن الآمن، كالقانون الخاص بالرعاية السكنية الذي بالرغم من ادخال تعديلات عليه، الا أنه غير منصف.

دعا لوضع خطط طوارئ لمنع امتداد تداعيات ما يجري في العراق إلى الكويت

حمد بودي: خضوع «التعاونيات» إلى رقابة «المحاسبة»

حمد بودي

دعا مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس الأمة التكميلية حمد بودي إلى تشريع قانون يضع الجمعيات التعاونية تحت رقابة ديوان المحاسبة، «حفاظا على أموال المساهمين» التي تعتبر جزءا من المال العام.وقال بودي في تصريح صحافي إن وزارة الشؤون، وخلال السنوات الماضية كلها لم تستطع أن تمنع بعض ضعاف النفوس من الاستيلاء على أموال بعض الجمعيات التعاونية، وأن الأمثلة على ذلك كثيرة، حيث شهدنا خلال الفترة الماضية حل مجالس إدارات وإحالة مجالس إلى النيابة بتهمة الاختلاس أو التلاعب بأموال الجمعية، مطالبا مجلس الأمة بتشريع قانون يضع الجمعيات وأموالها تحت رقابة ديوان المحاسبة، مبينا أن مثل هذه الخطوة كفيلة بإضفاء الشفافية على عمل رؤساء مجالس إدارات الجمعيات.وأكد بودي أنه إذا نال ثقة أبناء الدائرة ووصل إلى مجلس الأمة سيتبنى هذا المشروع حتى يتم إنجازه، لأنه يراه ضروريا للارتقاء بالجمعيات التعاونية وخدماتها، ووضعها على طريق المنافسة مع الأسواق الموازية التي أثرت عليها كثيرا.

في سياق آخر دعا المرشح بودي الحكومة ومجلس الأمة إلى وضع خطط الطوارئ المناسبة منعا لامتداد تداعيات ما يجري في العراق إلى الكويت، مشددا على أهمية الوحدة الوطنية في هذه الظروف والبعد عن حالات الشد والجذب حول من مع ومن ضد ما يجري في العراق، لأن هذا الأمر لا يعنينا، وإن ما يعنينا هو سلامة وطننا وبعده عن المشكلات المحيطة به، وهذا لن يتحقق إلا بوحدة ابنائه وتكاتفهم، وهو المعول على أبناء الكويت الذين أثبتت الأحداث التاريخية أنه «إذا حجت حجايجها» تجدهم رجالا بمعنى الكلمة يفدون وطنهم بأرواحهم، وما جرى أثناء الغزو الغاشم أكبر دليل.

الرشيدي: هدفنا تطوير التعليم وخلق فرص عمل للمواطنين

فيصل الرشيدي

أكد مرشح الدائرة الرابعة المحامي فيصل صقر الرشيدي أن التعليم من الملفات المثقلة بالمشاكل والقضايا الوطنية، التي تزداد همومها يوما بعد يوم، في ظل الإهمال والسطحية في معالجة قضاياه مع أنه من أخطر الملفات لأنه يتعلق بمستقبل الكويت ونهضتها.

وقال الرشيدي في تصريح صحافي إن مسيرة التعليم على مدى نصف قرن، تحمل في طياتها إخفاقات لا تخفى على كل ذي بصر وبصيرة، لاسيما أن الكويت لم تعتمد خلال الفترة السابقة كلها استراتيجية وطنية في التعليم، وإنما اعتمدت على استيراد النظم التعليمية وكل المناهج الدراسية، الأمر الذي حول مدارسنا إلى حقول تجارب أثبتت فشلها كلها.

واكد فيصل الرشيدي على ذلك بأن التعليم الثانوي شهد في ربع قرن ثلاثة أنظمة تعليمية، أحدها غربي واثنان منها مستوردان من الأشقاء، لتثبت كلها فشلها لابتعادها عن ملامسة الواقع الكويتي، حتى خرجنا بالنظام الموحد الذي أدخل التعليم في تجربة أخرى رأينا تداعياتها أخيرا في قضية توزيع الدرجات وتغيير استرتيجية الاختبارات، وهو ما أدى إلى موجة احتجاج أعادت الأمور إلى سابق وضعها، ولكنها لم تزل الكم الهائل للميراث الثقيل للعملية التعليمية.

ودعا الرشيدي الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات التي تضمن دفع عجلة التنمية من خلال سلسلة من القرارات الجريئة التي تمنح الكويت أبعادا دولية مختلفة، وتسهم في تحسين دخل الفرد، وخلق فرص عمل جديدة لشريحة كبيرة من المواطنين.

جانب من الحاضرات